



عقد تنفيذ مشروعات التخرج

إنه في يوم / / 2023

تم إبرام هذا العقد بين كل من:

1. أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ويمثلها قانوناً:

السيدة الأستاذ الدكتور / جينا سامى الفقى

القائم بعمل رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (طرف أول)

2. طالب يمثل الفائزين فى مشروع التخرج مرفق بالتعاقد صورته البطاقة

الطالب / حاتم عبدالحميد صالح عبدالحميد.

(جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا) (طرف ثانى)

3. ملحق تفصيلى باسماء الطلاب الفائزين المستحقين للدعم ويمثلهم

الطالب / حاتم عبدالحميد صالح عبدالحميد.

المفوض من باقى الطلاب الفائزين بمشروع التخرج مرفق بالتعاقد شهادات القيد بالجامعات وتفويض

الطلاب (طرف ثالث)

تمهيد

لما كانت أكاديمية البحث العلمى هي هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية أنشئت بموجب القرار الجمهوري رقم 2405 لسنة 1971 وأعيد تنظيمها بموجب القرار الجمهوري رقم 377 لسنة 1998 وتختص بأعداد وتنفيذ برنامج تطوير الابتكارات وتحديث الصناعة المصرية وذلك بهدف زيادة القدرة التنافسية للصناعة عن طريق تحيين وتطوير أداء القطاع الصناعي, كما تختص بتقديم الدراسات واقتراح السياسات اللازمة لتحقيق الاهداف. وحيث أن الطرفين الثاني والثالث مؤهلين للتنفيذ فى إطار ما تقدم، فقد تلاقى إرادة أطراف هذا العقد على التعاون فيما بينهم وفقاً للبنود الآتية:

البند الأول

يعتبر التمهيد المتقدم والتفاصيل الواردة بالبروتوكول المرفق ولائحة التعاقد للبرامج والمشروعات والدراسات البحثية المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

البند الثانى

4. تقوم الأكاديمية بالإعلان كل عام والتقديم عن طريق الموقع الإلكتروني المخصص لذلك عن الموضوعات التى يحددها التشكيل العلمى المختص بالأكاديمية والتى تتوافق مع الاولويات البحثية التى



تخدم الصناعة بشكل مباشر (يجب اختيار احدى النقاط من القائمة التى تقدمها الاكاديمية بناء على طلبات القطاعات الصناعية المختلفة)

البند الثالث

يتم المفاضلة بين مشروعات التخرج المقدمة وفق المعايير الآتية

- عدد الطلبة المشاركين فى المشروع اكثر من طالب.
- المشروعات التى تحصل على دعم من الشركات الصناعية المستفيدة من الحلول التى سوف يتم التوصل إليها (يمكن أن يتمثل هذا الدعم فى التمويل أو المساعدة الفنية)
- المشروعات التى تشتمل على مشاركة إحدى القطاعات الحكومية التى تهتم بمجال مشروع التخرج وذلك لتوفير أكبر قدر من المساعدة فى التنفيذ بعد إنتهاء المشروع .
- يفضل مشروعات التخرج التى تشتمل على تخصصات مختلفة بشكل تكاملي من نفس المؤسسة (خاصة بين الكليات العلمية) أو من عدد من المؤسسات البحثية والصناعية ولا يجوز تمويل أي شريك أجنبي للمنحة.
- لا يجوز مشاركة أى عضو هيئة تدريس في أكثر من مشروعين تخرج سواء كان فردى أو بشكل جماعي.
- يلتزم الطرف الثانى والطرف الثالث بأن يجرى لحساب الطرف الأول موضوع البحث والمعنون بالملحق من هذا البند والمضمن تفاصيله فى بروتوكول المشروع البحثي المرفق والمعتد من الطرفين الثانى والثالث والذي يعتبر جزءاً من هذا العقد.

البند الرابع

المخرجات المتوقعة من مشروعات التخرج يمكن أن تكون أحد أو أكثر من الآتى:

- أ. تكنولوجيا جديدة أو معدلة قابلة للتطبيق الصناعى
 - ب. منتج يمكن إنتاجه بعد التخرج من خلال شركة صغيرة أو متوسطة مما يساهم فى إيجاد فرص عمل
 - ج. نشر علمى للفريق العلمى أو براءات اختراع أو نماذج أولية
- وذلك بغية تحقيق الأهداف التالية:

- أ. حلول علمية لمشكلة صناعية
- ب. تعديل لأحد التكنولوجيات الحالية بتحسينها أو خفض تكلفتها



ج. خلق فرص عمل وإنشاء شركات صغيرة أو متوسطة

د. مخرجات ابتكارية جديدة تخدم المجتمع

البند الخامس

يتم تمويل مشروعات التخرج وفق التمويل المخصص لهذه المشروعات من موازنة الأكاديمية بدون حد أقصى لكل جهة ليكون معيار الاختيار للمشروعات الخاضعة على أعلى التقييمات .

على الطالب ان يتقدم بالتقارير الفنية معتمدة من المشرف ومرفقا بها اصل مستندات الصرف او صور طبق الأصل معتمده من المشرف والا يتم الصرف الا بعد استيفاء المستندات اللازمة.

البند السادس

بشأن الالتزامات المالية وطريقة أدائها:

أولاً: قيمة هذا التعاقد مبلغ وقدر 28,500 جنيهاً (فقط ثمانية وعشرون ألفاً وخمس مئة جنيها) يقوم الطرف الأول بدفعها للطرف الثالث على دفعات طبقاً للشروط والتوقيعات الموضحة في الفقرات التالية.

ثانياً: يلتزم الطرف الثاني والثالث ضامنين متضامين بتقديم تقارير فنية معتمدة من المشرف على مشروع التخرج وكذا مستندات مالية وفواتير موثقة من المشرف حتى يتم الصرف على دفعتين الدفعة الأولى لا تتعدى نسبة 75% من قيمة التمويل ويتم احتجاز الدفعة الأخيرة وقدرها 25% بعد تقديم التقرير النهائي لمشروع التخرج ومدى التزام الطرف الثالث بتقديم التقارير الفنية والمالية وبما يتفق مع ما ورد في البروتوكول .

البند السابع

بشأن القواعد الخاصة بمدة العقد وانتهائه:

1.مدة هذا العقد العام الدراسي 2023/2024

2.يتم تقديم التقارير الفنية النهائية بعد أقصى نهاية شهر أكتوبر.

3- علان يتم تقديم الفواتير الالكترونية بتاريخ سابق لتاريخ مناقشة المشروع .

البند الثامن

الانتهاء واستغلال نتائج موضوع البحث

1.بعد تنفيذ العقد يعود الى الأكاديمية ما يكون قد تبقى لدى الجهة البحثية من مبالغ مخصصة لمشروع البحوث والخدمات موضوع هذا العقد.



2. تلتزم الجهة المنفذة الرئيسية و طلاب مشروعات التخرج بوضع لوحة مبين عليها إسم الأكاديمية والشعار الخاص بها فى مكان بارز على السيارات والأجهزة والمعدات التى يتم شراؤها من موازنة المشروع بإعتبارها الجهة المالكة لهذه الأصول ويحق للأكاديمية التصرف فيها بما فى ذلك التنازل عنها، وتقديم الشكر الى الأكاديمية فى كل مخرج من مخرجات المشروع.

البند التاسع

تلتزم الفرق الحاصلة على دعم مشروعات التخرج بالاشتراك فى مسابقة الاكاديمية السنوية (معرض القاهرة الدولى للابتكار) فى اخر العام لاختيار افضل المشروعات والمخرجات والحصول على الجوائز التى تقدمها الاكاديمية للخريجين والعلماء المشرفين.

البند العاشر

يعتبر كلا من القانون 127 لسنة 1981 وتعديلاته بشأن المحاسبة الحكومية ولائحته التنفيذية والقانون 53 لسنة 1973 بشأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاته والقانون 82 لسنة 2002 وتعديلاته بشأن حماية الملكية الفكرية وكافة القوانين ذات الصلة مكملة لبنود التعاقد فيما لا يرد به نص صريحا فى بنود هذا العقد .

البند الحادى عشر

أقر أطراف التعاقد بأن كافة المنازعات التى قد تنشأ بين الأطراف بخصوص تفسير أو تنفيذ هذا الاتفاق يتم تسويتها بالطرق الودية فإن تعذر ذلك فى الوصول إلى تسوية فيحال النزاع إلى المحاكم بمجلس الدولة والفتوى والتشريع .

يتعهد اطراف التعاقد القبول بالتعديلات التى تجريها ادارة الفتوى والمختصة بمجلس الدولة حال قيامها بمراجعة التعاقد بعد ابرامة واعتمادة من السلطة المختصة واعتبار هذه التعديلات جزءا لا يتجزأ من العقد لوجود ضرورة ملحة تستوجب ذلك.

البند الثانى عشر

حرر هذا العقد من ثلاث نسخ يحتفظ الطرف الأول بنسختين ولكل من الطرف الثانى والثالث نسخة واحدة للعمل بمقتضاها.



التوقيعات

الطرف الثاني: الطالب /حاتم

عبدالحميد صالح عبدالحميد.

الطرف الأول: أ.د. جينا سامي الفقى

القائم بعمل

عضو الفريق الفائز بمشروع التخرج

رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

الطرف الثالث :

الطالب /حاتم عبدالحميد صالح عبدالحميد.

المفوض من الطلاب الفائزين بالمشروع